MARSADAK
مرصدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory-Yemen

SEMC
Studies & Economic Media Center
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مصائد الخوف

انتهاكات ضد الصحفيين اليمنيين أثناء التنقل والسفر

تقرير حقوقي

2025م

مصائد الخوف

انتهاكات ضد الصحفيين اليمنيين أثناء التنقل والسفر

تقرير حقوقي

2025

مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك)
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المحتويات

- الملخص التنفيذي 5
- مقدمة 6
- الخلفية والسياق 7
- هدف التقرير 9
- منهجية التقرير 10
- نتائج الاستبيان 12
- التعرض للتفتيش والانتهاك 12
- شهادات من الطريق: قصص صحفيين عن انتهاكات السفر والتنقل 16
- الجهات المسؤولة عن التفتيش والانتهاكات 22
- الابتزاز المالي والإجراءات المصاحبة 23
- أثر وتداعيات الانتهاكات على الصحفيين 25
- ضعف التبليغ والوعي الحقوقي 31
- التحليل القانوني 32
- النتائج 34
- التوصيات 35
- خاتمة 36

الملخص التنفيذي

يوضح هذا التقرير الحالة الراهنة للتعدي على الحقوق الإعلامية والشخصية للصحفيين وعلى الصحفيين أنفسهم، من خلال النقاط والحواجز الأمنية في اليمن.

ويكشف التقرير الصادر عن مرصد الحريات الإعلامية عن تصاعد مقلق في الانتهاكات الأمنية الممنهجة التي يتعرض لها الصحفيون اليمنيون أثناء تنقلهم بين المحافظات، لا سيّما عند نقاط التفتيش العسكرية التابعة لأطراف النزاع المختلفة في اليمن على مدى سنوات الحرب الممتدة لعقد من الزمان.

ويستند التقرير في محتواه إلى رصد وتوثيق دقيق لحجم تلك الانتهاكات التي تطال الصحفيين أثناء مرورهم عبر الطرقات والنقاط الأمنية، وإلى نتائج استبيان ميداني نفّذه المرصد التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بمشاركة 42 صحفيًا وصحفية من عشر محافظات يمنية، معززة بشهادات نوعية وتحليل قانوني مفصل

أظهرت نتائج الاستبيان أن أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين (76.2 %) تعرضوا لتفتيش أجهزتهم الإلكترونية الشخصية، فيما أفاد 51.5 % بتعرضهم لابتزاز مالي مباشر. وشملت الانتهاكات ممارسات جسيمة، من بينها التفتيش القسري، مصادرة الأجهزة، التهديد بالاعتقال، والإهانات اللفظية والجسدية. وغالبًا ما كانت هذه الانتهاكات مرتبطة مباشرة بانكشاف الهوية المهنية للصحفي، حيث تبدأ إجراءات الاستهداف فور التعرف على مهنته

وبحسب إفادات المشاركين، جاءت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في المرتبة الأولى من حيث المسؤولية عن الانتهاكات (45.2 %)، تليها جماعة الحوثي (33.3 %)، ثم القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليًا في مأرب وتعز (21.4 %). وتُظهر هذه الأرقام أن الانتهاكات لا تقتصر على طرف واحد، بل تمتد عبر الجغرافيا السياسية اليمنية، ما يعكس نمطاً ممنهجًا من القمع العابر للولاءات

وأظهرت البيانات النوعية آثارًا نفسية ومهنية بالغة السوء لتلك الانتهاكات، حيث أفاد 69 % من الصحفيين إلى أن حريتهم في التغطية الميدانية وصحتهم النفسية قد تأثرت سلبًا، فيما قرر 12% الامتناع كليًا عن التنقل خشية التعرض مجددًا لمثل تلك الانتهاكات، ما يمثل تهديدًا مباشرًا لاستمرارية العمل الصحفي الحر

كما كشف التقرير عن ضعف في الوعي الحقوقي والرقمي لدى الصحفيين، إذ لم يتقدم سوى 7 من المشاركين في الاستبيان ببلاغات رسمية حول ما تعرضوا له من انتهاكات، وسط شعور سائد بانعدام جدوى الشكوى وغياب آليات الحماية الفعالة.

في المقابل، أشار 88 % من الصحفيين إلى اعتمادهم لاحقًا على تدابير تقنية وقائية، شملت استخدام أدوات تشفير، أو حذف المحتوى الحساس بشكل دوري، وتوثيق الانتهاكات

ويخلص التحليل القانوني المرفق إلى أن هذه الممارسات تمثل خروقات فادحة للدستور اليمني، وقانون الإجراءات الجزائية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيّما المواد (17) و(19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تضمن حرية التنقل، وحرية التعبير، وحرمة الحياة الخاصة

مقدمة

منذ اندلاع النزاع المسلح في اليمن عام 2014، شهدت البلاد تدهورًا واسعًا في حالة حقوق الإنسان، وتحديدًا فيما يتعلق بحرية الصحافة والرأي والتعبير. حيث أصبحت الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في الإعلام ممارسة ممنهجة في المشهد اليمني، تنوّعت بين الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والمحاكمات الجائرة، والرقابة الميدانية، وسط إفلات شبه كامل من العقاب

وتشير بيانات مرصد الحريات الإعلامية في اليمن إلى توثيق (2629) حالة انتهاك ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام من الجنسين، ومؤسسات إعلامية منذ عام 2015 إلى عام 2024 [1]، من بينها 54 حالة قتل، وأكثر من 300 حالة اعتقال أو احتجاز تعسفي، إضافة إلى مئات الحالات من الاستدعاء، المنع من السفر، والاعتداء الجسدي والنفسي، طالت الصحفيين أثناء تأدية عملهم أو خلال تنقلهم الشخصي والمهني بين المحافظات.

وكأن كل ذلك لايكفي، فقد شهدت اليمن خلال السنوات الأخيرة شكلاً إضافيًا من الانتهاكات ارتبط بالهوية الصحفية في نقاط التفتيش، ما حول تنقلات الصحفيين – لأي غرض كان – إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر

في هذا السياق، برزت نقاط التفتيش الأمنية التابعة لأطراف النزاع كأحد أخطر التحديات التي يواجهها الصحفيون، ليس فقط أثناء ممارسة أعمالهم الصحفية، بل حتى خلال تنقلهم لأغراض شخصية أو مدنية، بما في ذلك السفر لحضور فعاليات، المشاركة في تدريبات، أو زيارة أقارب. إذ يكفي انكشاف الهوية المهنية للصحفي لتتحول رحلته من اعتيادية إلى تجربة قمعية مليئة بالإساءة، التهديد، المصادرة، والابتزاز

ومن هذا المنطلق، يقدم مرصد الحريات الإعلامية – التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي – هذا التقرير الحقوقي لتسليط الضوء على نمط متكرر من الانتهاكات التي تطال الصحفيين اليمنيين أثناء تنقلهم داخل البلاد، بغض النظر عن دوافع التنقل أو طبيعته. ويستند التقرير إلى عمليات رصد وتوثيق، بالإضافة الى استبيان ميداني شمل 42 صحفيًا وصحفية من عشر محافظات، إلى جانب شهادات فردية مباشرة وتحليل قانوني مفصل

ويهدف التقرير إلى توثيق حجم هذه الانتهاكات، وتحليل تداعياتها على السلامة الجسدية والنفسية والرقمية للصحفيين، وعلى حقهم في حرية التنقل والعيش دون تهديد، انطلاقًا من أن مجرد الانتماء إلى المهنة بات يُستخدم كذريعة للاستهداف الأمني.

كما يسعى هذا التقرير إلى الدفع باتجاه تعزيز الحماية بكافة أشكالها بما فيها الحماية القانونية، وتفعيل آليات المساءلة، وضمان التزام كافة الأطراف في اليمن باحترام [2] المادة (57) من الدستور اليمني والمادتين (12) و(19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [3]، اللتين تكفلان الحق في التنقل بحرية، والعيش بكرامة، والتعبير عن الرأي دون تمييز أو قيد غير مشروع

1 - مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي. (2025). عنوان التقرير محاكمات يغيب عنها القانون – 2024: تقرير صادر عن مرصد الحريات الإعلامية اليمن. متاح على الرابط https://marsadak.org/annualreport-ar-24/

2 - الدستور اليمني http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/dostor.php?ID=5846

3 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

1 الخلفية والسياق

يشكّل السياق اليمني بيئة معقّدة تشهد فيها الحريات الأساسية تراجعًا حادًا منذ اندلاع النزاع في أواخر عام 2014. فمع تفكك مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القوى، بات الصحفيون من بين الفئات الأكثر استهدافًا من قبل مختلف أطراف الصراع. وتشمل الانتهاكات الموثقة بحقهم القتل، الإخفاء القسري، الاعتقال دون محاكمة، أو من خلال محاكمات تفتقر الى أدنى متطلبات العدالة، إلى جانب التعذيب، التهديد، المنع من السفر، مصادرة الممتلكات، وإغلاق المؤسسات الإعلامية، وهي ممارسات أدت إلى تدمير بيئة العمل الصحفي بشكل شبه كامل

في ظل هذا الوضع، تحولت نقاط التفتيش، المنتشرة على مداخل المدن وطرق السفر الرئيسية، من نقاط أمنية مهمتها تأمين حياة الناس وحماية حقوقهم واحترام كرامتهم إلى تهديد أمني وأداة قمع ميدانية يومية تستهدف الصحفيين، بغضّ النظر عن سبب تنقلهم

لم يعد خطر الانتهاك مقصورًا على من يمارس العمل الصحفي في لحظة التوقيف، بل بات مجرد حمل بطاقة صحفية، أو العثور على مواد إعلامية في الهاتف المحمول، أو وجود اسم المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية في أي من الوثائق كافيًا لخوض سلسلة من الانتهاكات، تبدأ بالتحقيق الميداني، ولا تنتهي أحيانًا إلا بالمصادرة أو الاعتقال أو الابتزاز المالي

وتتفاوت درجة الخطر بحسب الجهة المسيطرة على الحاجز الأمني، إلا إن الطابع المشترك بين مختلف المناطق هو استخدام المهنة الصحفية كذريعة للاستهداف، وغياب المساءلة، واستخدام الإجراءات الأمنية كسلاح سياسي وأمني ضد حرية الصحافة والتعبير.

وعلى الرغم من أن بعض الانتهاكات تحدث في مناطق خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، فإن مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي لم تكن أقل قسوة في بعض الحالات، لا سيّما وأن الصحفيين مجبرين على المرور من تلك المناطق إما هربًا من تهديدات جماعة الحوثي أو للانتقال

بين المحافظات أو للسفر إلى خارج البلد لأي سبب من الأسباب

وتبرز أهمية هذا التقرير في كونه يرصد ويوثق وينقل بشكل محايد وقائع حقيقية تتكرر بشكل دوري على أرض الواقع بأصوات من عاشوا تلك التجارب القاسية أنفسهم.

ويأتي هذا النوع من الانتهاكات في ظل الفراغ القانوني والرقابي على هذه الممارسات، حيث لا توجد آليات واضحة لتلقي شكاوى الصحفيين أو التحقيق في الانتهاكات التي يتعرضون لها على الطرقات. وفي الوقت الذي يساهم فيه تشتت الأجهزة الأمنية وتعدد ولاءاتها، في استمرار تلك الانتهاكات دون رادع، وهو ما يدفع العديد من الصحفيين إلى رفع منسوب الرقابة الذاتية الى الحد التدميري لأدوات نقل الحقيقة أو التخفي المهني أو التخلي عن التنقل بالكامل، رغم ما يشكله ذلك من تهديد مباشر على حياتهم المهنية ومصادر أرزاقهم

إن ما يوثقه هذا التقرير لا يعكس فقط اختلالًا في الضمانات الدستورية لحرية التنقل وحرمة الحياة الخاصة، بل يكشف عن مناخ ممنهج من الترهيب والتضييق والرقابة غير الرسمية على عمل وحقوق الصحفي، وتفاصيل حياته الشخصية، وهو مناخ يتناقض بشكل صارخ مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها اليمن، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تنص مواده (12) و(17) و(19) على حماية حرية التنقل، والخصوصية، وحرية التعبير

وبالتالي، فإن ما يتعرض له الصحفيون خلال تنقلهم داخل اليمن ليست حوادث فردية معزولة، بل نمطًا ممنهجًا من الانتهاكات المتكررة، تمارسها أطراف متعددة، وتستهدف بشكل مباشر محاصرة هامش الحياة المدنية والحريات الصحفية، ومنع تدفق المعلومات، بغرض إسكات الأصوات الناقلة للحقيقة

هدف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أحد أكثر أشكال الانتهاكات إهمالاً وتجاهلًا في السياق اليمني، والمتمثل في الاستهداف الممنهج للصحفيين أثناء تنقلهم داخل البلاد، بغض النظر عن طبيعة هذا التنقل، سواء لأغراض مهنية، أو سفر شخصي، أو المشاركة في فعاليات داخلية أو خارجية. ويسعى التقرير إلى توثيق حجم ونمط هذه الانتهاكات، وتحليل تداعياتها النفسية والمهنية على الصحفيين، والكشف عن الجهات المتورطة فيها، وذلك من خلال رصد وتحليل البيانات الميدانية والشهادات الحية وتبيين التوصيف القانوني ومعرفة الأثر النفسي والمهني إزاء تلك الممارسات.

كما يهدف التقرير إلى دعم جهود المناصرة والضغط على مختلف الأطراف في اليمن لاحترام التزاماتها الوطنية والدولية، وتمكين الصحفيين من أداء مهامهم والتنقل بحرية وأمان، دون تهديد، أو إهانة، أو وصم، أو ابتزاز. ويختم التقرير بمجموعة من التوصيات لمختلف الجهات ذات العلاقة، من أجل تحسين البيئة القانونية والأمنية للصحفيين، وتفعيل آليات الحماية والمساءلة، وتعزيز الوعي الرقمي والحقوقي، بما يسهم في صون حرية الصحافة والتعبير واستقلاليتهما

منهجية التقرير

يعتمد هذا التقرير على منهجية وصفية تحليلية تهدف إلى توثيق وفهم طبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون اليمنيون أثناء تنقلهم بين المحافظات، وتحليل أنماط تلك الانتهاكات وأثرها على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل، السلامة الجسدية، والخصوصية الرقمية

استُخدمت في إعداد التقرير أداة استبيان إلكتروني صُمّمت خصيصًا لهذا الغرض، ووزعت على عينة هادفة (غير عشوائية) من الصحفيين والصحفيات الذين يضطرون للتنقل داخل اليمن لأغراض مهنية أو شخصية أو إنسانية. تم اختيار العينة بناءً على توفر إمكانية الوصول الآمن واستعداد المشاركين للمساهمة، مع مراعاة التنوع الجغرافي والنوعي لضمان تمثيل واسع للتجارب الواقعية

وتم تنفيذ الاستبيان خلال الفترة من مارس 2022 حتى يونيو 2025 وشارك فيه 42 صحفيًا وصحفية من عشر محافظات يمنية، بينهم 37 من الذكور و5 من الإناث. وتنوّعت خلفياتهم المهنية بين صحفيين مستقلين، مراسلين ميدانيين، ومحررين يعملون لدى مؤسسات إعلامية محلية ودولية. كما شملت العينة

صحفيين تنقّلوا عبر مناطق تسيطر عليها أطراف نزاع مختلفة، ما أتاح رصد أنماط متعددة من الانتهاكات

وإلى جانب بيانات الاستبيان، تم جمع شهادات نوعية مباشرة من صحفيين وصحفيات واجهوا انتهاكات موثقة أثناء تنقلهم، بهدف الحصول على فهم معمق لهذه التجارب. كما استُند إلى توثيقات ميدانية سابقة أنجزها مرصد الحريات الإعلامية خلال السنوات الماضية، ما أضفى بُعدًا تكامليًا وساهم في توسيع التغطية الجغرافية والتحليلية للتقرير

وإضافة إلى ما سبق، تم تدعيم النتائج بـ تحليل قانوني استند إلى الدستور اليمني، قانون الإجراءات الجزائية، قانون الجرائم والعقوبات، وقانون الصحافة والمطبوعات، كذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيّما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك لتقييم مدى قانونية الإجراءات الأمنية المرتبطة بتوقيف وتفتيش الصحفيين، ومقارنتها بالضمانات القانونية المكفولة

حرصًا على سلامة الصحفيين والصحفيات المشاركات في هذا التقرير، تم إخفاء هوياتهم وعدم ذكر أسمائهم أو أية تفاصيل قد تفضي إلى التعرف عليهم. وقد تم جمع الشهادات والبيانات بإذن مسبق من المشاركين، ويحتفظ مرصد الحريات الإعلامية بنسخ موثقة من تفاصيل المقابلات والنماذج المستخدمة، وتُخزن في ملفات سرّية وآمنة، لضمان النزاهة وحماية المصادر.

٦ نتائج الاستبيان

استند هذا الجزء من التقرير إلى تحليل بيانات استبيان ميداني شارك فيه 42 صحفيًا وصحفية من عشر محافظات يمنية، بهدف قياس مدى انتشار الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون أثناء تنقلهم، وتحديد أنماطها، والجهات المتورطة فيها، إضافة إلى تقييم الأثر النفسي والمهني الناتج عنها، ومستوى الوعي الحقوقي والرقمي في أوساط الصحفيين

التعرض للتفتيش والانتهاك

42

32 — % 76.2
تعرضوا لتفتيش أجهزتهم الإلكترونية الشخصية أثناء تنقلهم

10 — % 23.8
لم يتعرضوا للتفتيش

من حيث تكرار الانتهاك:

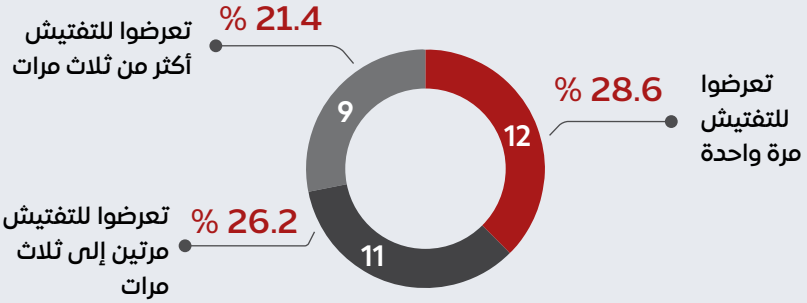

أفاد 76.2 % من المشاركين (32 من أصل 42) أنهم تعرضوا لتفتيش أجهزتهم الإلكترونية الشخصية أثناء تنقلهم، بينما أشار 23.8 % (10 مشاركين) إلى أنهم لم يتعرضوا للتفتيش، لكنهم أعربوا عن خشيتهم من حدوث ذلك في المستقبل، في ظل ازدياد الحواجز الأمنية وغياب الضمانات المتعلقة بالحق في التنقل الآمن وحرية التعبير

لـم تكـن عمليـة تفتيـش الأجهـزة الإلكترونيـة للصحفييـن سـطحية أو عشـوائية، بـل اسـتهدفت بشـكل دقيـق معلومـات وملفـات ذات طابـع مهنـي وشـخصي، بمـا يؤكـد نيـة الاسـتغلال أو الإدانـة أو الابتـزاز. وقـد أشـار الصحفيـون الذيـن تعرضـوا للتفتيـش إلـى أن أفـراد نقـاط التفتيـش ركّـزوا علـى محتـوى الهواتـف المحمولـة بدرجـة رئيسـية، وتحديـدًا علـى مـا يلـي

- تطبيقات التراسل الفوري (واتساب، فيسبوك ماسنجر، تيليغرام).
- الصور والفيديوهات.
- رسائل SMS وسجل المكالمات.
- الملفات الصحفية أو المستندية.

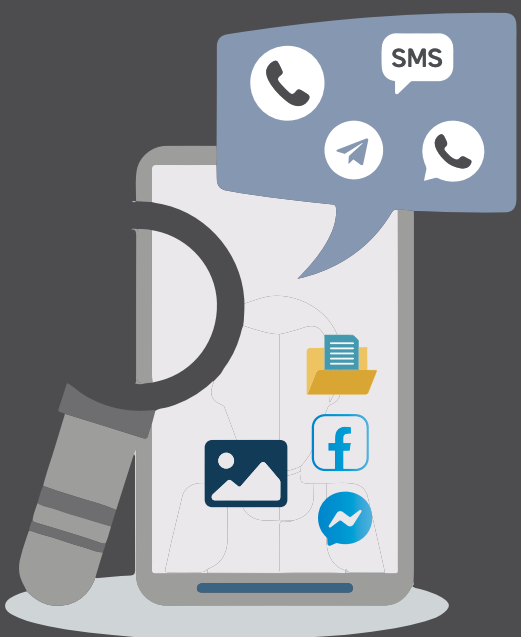

تشير البيانات الواردة في المخطط البياني أعلاه إلى أن 71 % من إجمالي المستجيبين الذين تعرضوا لانتهاك الخصوصية وتفتيش هواتفهم، أكدوا أن الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بهم كانت من أبرز ما تم تفتيشه. كما أفاد 53 % بأن رسائل الـSMS الخاصة بهم خضعت للفحص والتدقيق، بينما أشار 43 % إلى أن سجل المكالمات في أجهزتهم قد تم الاطلاع عليه. أما تطبيقات التراسل الفوري (مثل واتساب وتيليغرام)، فقد كانت الأكثر استهدافًا، حيث أكد 78 % من المشاركين أنها خضعت للتفتيش أثناء توقيفهم.

ويُظهر هذا النمط أن الانتهاك تجاوز حدود التدقيق الأمني، ليُصبح اختراقًا مباشرًا للحياة الشخصية، والخصوصية المهنية المحمية قانونًا، وهو ما يُعد خرقًا للمادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تحظر التدخل التعسفي في المراسلات والحياة الخاصة.

شهادات من الطريق:

قصص صحفيين عن انتهاكات السفر والتنقل

انتهاك خصوصية

يقول الصحفي (م.ح)، الذي يعمل في إحدى الإذاعات المحلية، إن سفره برًا إلى محافظة مأرب يتكرر باستمرار، إما لحضور تدريبات إعلامية أو للمشاركة في تبادل خبرات مهنية. وفي كل مرة، وقبل الدخول إلى منطقة المجمع، يتم إيقاف السيارة التي يستقلها في أولى نقاط التفتيش الأربع التابعة للقوات الحكومية، حيث تُؤخذ بطاقاتهم الشخصية ويُجبرون على الانتظار طويلًا حتى يتم إعادته وهو إجراء يسري على الجميع

مضيفًا، أنه في إحدى المرات، وأثناء الاستجواب، طُلب منه النزول من السيارة، وبدأ التحقيق معه بمجرد أن عرف أحد الجنود أن مهنته "صحفي"

يقول (م.ح) موضحًا تفاصيل الحادثة: "في البداية سألونا أنا وزميلي عن سبب سفرنا، فأخبرتهم أنني ذاهب للمشاركة في تدريب إعلامي، وأن صديقي صاحب السيار، وما إن علموا أنني صحفي، حتى طلبوا هاتفي وهاتف السائق، وطلبوا منا فتح رموز القفل."

ظن الصحفي وصديقه أن الأمر سينتهي بفحص سطحي، لكنهما فوجئا بأن الجندي يأخذ الهواتف ويبتعد بها قليلًا، ليبدأ عملية تفتيش عميقة

وبحسب (م.ح)، "ذهب الجندي، ثم عاد وطلب فتح رمز تطبيقات الواتساب وبدأ يتصفح المحادثات واحدة تلو الأخرى، ثم استخدم ميزة البحث داخل التطبيق وبدأ يكتب كلمات معينة؛ باحثًا عنها في الدردشات."

ويختم (م.ح) بغضب، " حسنًا.. أنا صحفي وهم يودون مضايقتي بحكم مهنتي التي ربما تزعجهم لكن ما ذنب سائق السيارة الذي خضعت خصوصياته هو أيضًا للانتهاك؟ هل تهدف النقاط الأمنية إلى ترهيب أصحاب المركبات كي يمتنعوا عن نقل الصحفيين؟ لا أعلم لكن هذا ما سوف يحدث يومًا ما طالما أن عمليات الاستهداف مستمرة".

مصائد أمنية

تعرض الصحفي (ف.ا) للتوقيف في نقطة عسكرية تابعة لجماعة الحوثيين في منطقة الحوبان شمال شرقي مدينة تعز أثناء انتقاله إلى مدينة تعز بهدف استخراج جواز سفر. يقول لمرصد الحريات: "عند توقيفي، طلب الجندي بطاقتي الشخصية إلى جانب بطاقات بقية الركاب، ثم عاد إلينا وهو يصرخ: (الصحفي ينزل من الباص). تفاجأت كيف عرف أنني صحفي، ليتضح لاحقًا أن المسلح في نقطة التفتيش أدخل بياناتي في جهاز (آيباد) متوفر لديهم وحصل على جميع معلوماتي."

بدأ التحقيق مباشرة مع (ف.ا)، واستمر احتجازه مدة خمس ساعات، حتى تدخلت شخصيات قبلية للإفراج عنه، مع التعهد بضمان عودته لاحقًا

يتابع الصحفي سرد الواقعة: "كان جهاز الأمن والمخابرات قد استدعاني سابقًا في العام 2021 للتحقيق معي على خلفية كتاباتي الصحفية، وهو ما يكشف أن جماعة الحوثيين طورت أساليب حديثة لاكتشاف هوية المسافرين عبر شبكة معلوماتية مرتبطة بمختلف الأجهزة الأمنية في مناطق سيطرتها، ما يجعل تحركات الصحفي مرصودة و حياته في خطر دائم".

نقطة الرباط... كابوس العبور إلى عدن

كان الصحفي (م.أ) في طريقه إلى مطار عدن الدولي للسفر إلى الأردن، للمشاركة في فعالية حقوقية حول العدالة الانتقالية، عندما تم توقيفه عند نقطة "الرباط"، إحدى أبرز نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرة قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي

يقول لـ"مرصدك": "بمجرد تسليم الجوازات، بدأ أفراد النقطة ينادون بأسمائنا. وعندما رأوا أن مهنتي مسجّلة (صحفي)، تغيّر سلوكهم فجأة. طلبوا مني النزول فورًا من الباص، وبدأت سلسلة من الإهانات والاتهامات تنهال علي."

تم اقتياد الصحفي جانبًا، ووجهت إليه اتهامات بالعمل لصالح جهات معادية، وسط محاولات متكررة للترهيب اللفظي والجسدي، "بدأوا يتهمونني أنني أمارس التجسس، وحاولوا الاعتداء عليّ." – يضيف الصحفي

طُلب منه فتح هاتفه المحمول وتفتيش حقيبته. وعند العثور على مبلغ 100 دولار أمريكي، كان قد خصصه لنفقاته أثناء السفر، تمت مصادرته بالقوة، دون تحرير أي إجراء أو إيصال رسمي، "تحت تهديدات التوقيف بتهمة التجسس، وافقت على أن يأخذوا المبلغ مقابل إطلاق سراحي والسماح لي بالمرور."

يصف الصحفي هذه التجربة بأنها مهينة ومليئة بالخوف، معتبرًا أن مجرد الإفصاح عن كونه صحفيًا بات كافيًا لتحويله إلى مشتبه به وتعرّضه للابتزاز والانتهاك

البحث عن تهمة

يقول أحد الصحفيين في شهادته حول ما تعرض له: "انتابتني كل مشاعر الغضب وأنا أشاهد العسكري في النقطة يفتش هاتفي، يدخل إلى الواتساب، يبحث باستخدام كلمات معينة، ثم ينتقل إلى صوري الشخصية.. لا أستطيع وصف شعوري في تلك اللحظة"، هكذا وصف أحد الصحفيين تجربته في إحدى نقاط التفتيش

كان الصحفي (م. ن) عائدًا من زيارة إلى تعز، ومتجهًا إلى القاهرة عبر عدن، عند نقطة "الرباط"، استوقفه الجنود، ورغم امتلاكه تأشيرة السفر وكل الأوراق المطلوبة، إلا أن مجرد وجود كلمة "صحفي" في جواز سفره كان كافيًا لتبدل طريقة التعامل معه كما يقول: "بدأت الإهانات ونبرات التهديد، واستمر التحقيق معي لساعتين، كان رجل الأمن يبحث عن أية هفوة لاستغلالها وإلقاء التهم ضدي كما اتضح لي من خلال طريقته المستفزة في طرح الأسئلة، ثم أمطرني بشتائم يصعب تكرارها، ورفض السماح لي بالمغادرة حتى دفعت له مبلغًا من المال"

يضطر معظم الصحفيين والصحفيات إلى إخفاء مهنتهم أثناء عبورهم بين المحافظات، وعندما يتم اكتشاف ذلك من خلال التنقيب في المهنة المدونة على جوازات سفرهم أو أية وثيقة تثبت أنه يعمل في مجال الإعلام يكون أمام الصحفي لحظات صعبة محفوفة بالمخاطر.

الصحفي متهم مسبقًا من قبل قوات الأمن أو المسلحين الذين يتبعون فصائل متعددة داخل اليمن ويسيطرون على نقاط تفتيش أمنية وعليه

هـو أن يثبـت العكـس، وإزاء ذلـك يضطـر الصحفيـون إلـى إخفـاء هوياتهـم المهنيـة لكـي يبـدوا كمسـافرين عادييـن، ومـع ذلـك لا يسـلمون مـن الأذى؛ إذ باتـت الطرقـات وسـيلة يوميـة لممارسـة القهـر ضـد المواطنيـن بكافـة أطيافهـم وإن كانـت أشـد وطـأة علـى الصحفييـن بشـكل خـاص

تعميم أمنى

فـي حادثـة أخـرى، وتحديـدًا فـي محافظـة أبيـن، أثنـاء عـودة الصحفـي (ر. م) مـن تصويـر تقريـر لقنـاة فضائيـة، أوقفـه عـدد من الجنود في نقطه عسكرية. كما قال، فصادروا الكاميرا والهاتـف، وبـدأوا توجبـه الشـتائم إليـه وقذفـه بألفـاظ نابيـة. لم يتوقـف الأمـر عنـد ذلـك، بـل تـم الاعتـداء عليـه جسـديًا، واحتُجـز فـي غرفـة صغيـرة تابعـة للنقطـة الأمنيـة.

يـروي الصحفـي تفاصيـل حادثـة الاعتـداء قائـلًا: "أمـر قائـد النقطـة جنـوده بنـزع ملابسـي. بـدأوا فعليًـا بفتـح حـزام البنطـال، بهـدف إهانتـي، إلـى أن تدخـل أحـد القيـادات وطلـب إيقـاف مـا يحـدث. كان الموقـف بمثابـة تعذيـب نفسـي، شـعرت أن الهـدف هـو إذلالـي تمامًـا"

كونـه معروفًـا كصحفـي فـي أبيـن، جعلـه عرضـة للملاحقـة والتهديـد المسـتمر، يقـول: "تـم تعميـم اسـمي فـي نقـاط التفتيـش، المختلفـة فـي المحافظـة واضطـررت للتنقـل متخفيًـا وسـلوك مسـارات غيـر رسـمية بيـن عامـي (2013) و(2014) خوفًـا من اعتقالي، حتى تدخلت شخصيات قبلية، وتم شطب اسمي بعـد توقيعـي التزامـاً بعـدم الكتابـة أو انتقـاد السـلطات حينهـا

متفق عليه

قـد تختلـف بوابـات الدخـول بيـن سـاحة سـيطرة وأخـرى لكـن التهمـة تظـل ذاتهـا علـى أيـة حـال؛ فالصحفـي (ج.ع) تـم توقيفـه علـى مدخـل مدينـة تعـز مرتيـن فـي نفـس الرحلـة، بعـد أن عـرف الجنـود أنـه يعمـل فـي الصحافـة

فـي المـرة الأولـى، تـم توقيفـه مـن قبـل جماعـة الحوثـي، حيـث تـم احتجـازه حتـى سـاعة متأخـرة مـن الليـل، وأُجبـر سـائق السـيارة وبقيـة الـركاب علـى المغـادرة

بدونه، بينما خضع هو للتحقيق وصودِر هاتفه، بحجة أنه صحفي تابع للحكومة اليمنية

في المرة الثانية، وأثناء دخوله من الجهة الأخرى، تم توقيفه من قبل قوات تابعة للحكومة، حيث جرى تفتيش هاتفه واتهامه بأنه يعمل لصالح وسائل إعلام حوثية قبل أن يسمح له بالمرور

صحفيات رهن الاحتجاز

في العادة تمر النساء من نقاط التفتيش بسلاسة في اليمن، مع استثناءات بسيطة خلال فترة الحرب الراهنة تشهدها البلد منذ مطلع العام ٢٠١٥. يعود ذلك إلى ثقافة مجتمعية تعتبر تفتيش النساء واحتجازهن شيئًا معيبًا يعكس غياب التهذيب لدى من يحاول ذلك، إلا أنه وخلال السنوت الأخيرة بدأ تآكل تلك القيمة المجتمعية خاصة حين يتعلق الأمر بسفر وتنقلات الصحفيات بحسب إفادات بعضهن

تقول الصحفية (إ.ع)، خلال مهمة تصوير ميدانية في عام 2023، تعرضت وزوجي لتوقيف أمني من قبل قوات تتبع جماعة (أنصار الله) الحوثيين في منطقة خولان الطيال، التابعة لمحافظة صنعاء. منذ الساعة ١١ ظهرًا وحتى الثانية من صباح اليوم التالي.

جاء التوقيف عقب قيامهما بتصوير مواقع جغرافية اعتبرتها القوة الأمنية "مهمة وحساسة" كما تقول. وعلى الفور، تم اقتيادها إلى قسم شرطة مدينة خولان، حيث خضعت لتحقيق مطوّل استمر من الساعة 11 صباحًا وحتى الساعة 2 بعد منتصف الليل

تقول للمرصد: "تم التحقيق معنا أنا وزوجي، وحينها تم تفتيش الكاميرا الشخصية ومُحص محتواها، ثم فُتشت هواتفنا، وأُجبرنا على مسح الصور والفيديوهات التي اعتبرها المحققون "غير مناسبة"، رغم عدم وجود أية تهمة جنائية واضحة"

لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تم إجبارهما على توقيع تعهد خطّي بعدم التصوير مجددًا، وتمت مصادرة الكاميرا حتى اليوم التالي. ولم يتم الإفراج عنها إلا بعد التأكد من "سلامة المحتوى" بحسب الصحفية (إ.ع).

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات

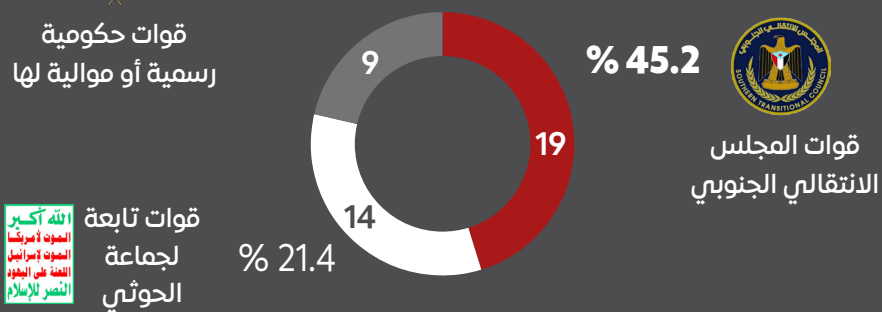

هـذا التوزيـع يشـير إلـى أن الانتهـاكات لا تقتصـر علـى جهـة واحـدة أو منطقـة جغرافيـة محـددة، بـل تُمـارَس بشـكل ممنهـج عبـر مختلـف مناطـق السـيطرة للمكونـات المختلفـة

ورغـم أن النسـبة الأكبـر مـن الانتهـاكات المسـجّلة فـي هـذه الاسـتبانة تعـود إلـى قـوات المجلـس الانتقالـي الجنوبـي، إلا أن مـا وثّقـه المرصـد مـن انتهـاكات منـذ أواخـر عـام 2014 يُظهـر أن العديـد مـن الصحفييـن فـي مناطـق سـيطرة جماعـة الحوثـي يتجنبـون السـفر كليًـا، خشـية التعـرض للرقابـة المشـددة، أو الاسـتدعاءات الأمنيـة، أو المنـع مـن السـفر، وهـي أنمـاط قمـع وثقهـا المرصـد سـابقًا، لا سـيّما فـي تقريـره الصـادر عـام 2022 [4].

4 - تقرير الانتهاكات ضد حرية الإعلام في اليمن للعام 2022م https://marsadak.org/annualreport22/

ابتزاز مالي وأشياء أخرى

أكد 16 مشاركًا، أي 38 % من المشاركين في الاستبانة أنهم تعرضوا لابتزاز مالي مباشر عند نقاط التفتيش، مقابل السماح لهم بالمرور وتجنب الاحتجاز أو منعهم من العبور.

ففي نوفمبر 2022، كان الصحفي (ع. س) في طريقه إلى الأردن للمشاركة في مؤتمر متعلق بالصحافة. وأثناء عبوره مع اثنين من زملائه نقطة أمنية في عدن، تم توقيفهم من قبل قوات تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي. صادرت النقطة هواتفهم وقامت بتفتيشها بشكل شامل، بما في ذلك الصور، مقاطع الفيديو، الرسائل النصية، دردشات تطبيقات التواصل، البريد الإلكتروني، سجل المكالمات، بل وحتى الصور والتطبيقات المخفية حسب إفادة بعضهم

يوضح (ع. س) بالقول: "من خلال هاتف أحد الزملاء، اكتشف المسلحون أن المجموعة تعمل في مجال الإعلام، ليتم اتهامنا بالعمل لصالح جماعة الحوثي. احتُجزونا في النقطة مدة ثلاث ساعات، وانتهى الأمر بالتفاوض على دفع مبلغ 500 ريال سعودي مقابل إخلاء سبيلنا"

لم يكن ذلك الحادث الوحيد؛ فقد سبق أن تعرّض (ع. س) للتوقيف والتفتيش في نقاط أمنية أخرى في الحديدة ومأرب، وطلبت منه مبالغ مالية أو تعريف وضمانات من وجاهات معروفة أو نافذة. كما أُجبر على مشاركة كلمات المرور الخاصة بجهازه، لكن لم يتم حذف أي محتوى من هاتفه

انتهاك وسرقة خصوصية

في عام 2024، وأثناء مغادرة الصحفي (ع.ف) مطار عدن متوجهًا إلى محافظة تعز، رفقة ثلاثة من زملائه الصحفيين، تم توقيفهم عند إحدى النقاط الأمنية التابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي

ما إن علم أفراد النقطة أنهم صحفيون، حتى بدأ أفراد النقطة إجراء تفتيش شامل وصارم لهواتفهم المحمولة، بما في ذلك الصور، مقاطع الفيديو، الرسائل النصية، محادثات تطبيقات التواصل الاجتماعي، قائمة الأسماء، وسجل المكالمات، إضافة إلى محتويات أخرى يقول (ع.ف). موضحًا: "تعرّضنا للإهانة والقدح بألفاظ نابية، وتم تهديدنا بالسجن، ووجهت إلينا اتهامات بأننا نعمل لصالح جماعة الحوثي."

لم يقتصر الأمر على التفتيش فقط، بل قام أفراد الأمن بأخذ لقطات من الهواتف دون علم الصحفيين بطبيعتها أو الغرض منها، رغم تنبيههم بأن بعض الصور ذات طابع شخصي وخاص. "أخبرناهم أن لدينا صورًا خاصة، لكنهم لم يبالوا، وأخذوا ما أرادوا من هواتفنا."، يقول الصحفي

استمر احتجاز الفريق الصحفي مدة ساعة تقريبًا، ظلّوا خلالها تحت وقع الشتائم والتهديد، حتى حضر أحد أفراد النقطة ليعرض عليهم المساعدة مقابل مبلغ مالي

يقول الصحفي: "لم يكن بحوزتنا سوى نحو 40 ألف ريال يمني. وبعد التفاوض، وافق على أخذ المبلغ مقابل السماح لنا بالمغادرة."

٦ أثر وتداعيات الانتهاكات على الصحفيين

أظهرت نتائج الاستبانة والشهادات المصاحبة لها أن الانتهاكات الأمنية التي يتعرض لها الصحفيون أثناء تنقلهم لا تقتصر على الأذى اللحظي أو العابر، بل تترك آثارًا نفسية ومهنية عميقة تتراكم مع مرور الوقت، وتُهدد استمرارية العمل الصحفي في اليمن

فقد أشار 69 % من المشاركين إلى أن هذه الانتهاكات أثرت بشكل مباشر على حريتهم في التغطية الميدانية، وصحتهم النفسية، ومستوى إنتاجهم المهني. وتحدث كثير منهم عن شعور دائم بالتهديد والملاحقة، ما اضطر عدد منهم إلى تجنب السفر، أو استخدام هويات مهنية مزيفة، أو الانسحاب من التغطيات الحساسة كليًا

وأفاد 12 % من المشاركين بأنهم اتخذوا قرارًا بالتوقف عن السفر تمامًا، رغم الخسائر الاقتصادية والمهنية المترتبة على ذلك. فيما أفاد آخرون بأنهم باتوا يمارسون رقابة ذاتية صارمة ومبالغ بها على أنفسهم، ويتجنبون إنتاج مواد صحفية تتعلق بأطراف النزاع أو مناطق النفوذ، أو إنتاجها تحت أسماء مستعارة، خوفًا من أن تُستخدم ضدهم في نقاط التفتيش

هذه التداعيات، وإن بدت فردية في ظاهرها، إلا أنها تُعبّر عن أثر بنيوي أشد خطورة، يتمثل في تقليص مساحة العمل الصحفي المستقل، ونشر مناخ عام من الخوف والرقابة الذاتية، وتفريغ الصحافة من مضمونها الرقابي والنقدي، وهو ما يشكّل تهديدًا صامتًا متصاعدًا على حرية الإعلام في اليمن

٦ تصاعد الرقابة الذاتية كأثر مباشر للانتهاكات

من أبرز التداعيات المقلقة التي رصدها هذا التقرير، هو تصاعد منسوب الرقابة الذاتية لدى الصحفيين اليمنيين، كاستجابة مباشرة لتكرار الانتهاكات في نقاط التفتيش الأمنية. حيث أظهرت إفادات متعددة للمستطلعين من خلال الاستبانة والإفادات الشخصية خلال المقابلات أن تجربة التفتيش القسري، والمساءلة العنيفة حول المحتوى المهني، ومصادرة الأجهزة أو التهديد بها، دفعت العديد من الصحفيين إلى فرض رقابة مشددة على أنفسهم، وصلت حد تجنب التغطية الصحفية، أو استخدام منصات بديلة للنشر، أو تغيير طبيعة المواضيع التي يتناولونها أو نشر موادهم بأسماء مستعارة أو دون اسم

وأشار عدد من المشاركين إلى أنهم أصبحوا يتفادون إنتاج مواد تتعلق بأطراف النزاع أو الأوضاع السياسية، حتى وإن كانت تلك المواضيع من صميم أولوياتهم المهنية، خوفًا من أن يُساء تأويلها أو أن يتم استخدامها كذريعة لإلقاء التهم ضدهم أثناء المرور من إحدى النقاط الأمنية

كما دفعت الانتهاكات البعض إلى إفراغ أجهزتهم من أية مواد صحفية قبل التنقل، أو استخدام بطاقات ذاكرة منفصلة، أو حتى العمل على أجهزة غير مرتبطة بأسمائهم. بل إن بعض الصحفيين أفادوا بأنهم يمتنعون عن التوثيق أو التصوير في مناطق معينة، رغم وجود قصص إنسانية مهمة، خشية أن تُفسّر نشاطاتهم بأنها تمثل "تهديدًا أمنيا"

أنا ولست أنا

يقول الصحفي (م. ي): "اضطررت للاختباء خلف أسماء مستعارة أثناء عملي الصحفي؛ خوفًا من أن يُرصد اسمي من قبل أطراف الصراع، خصوصًا وأنني أتنقل بين محافظات متعددة تخضع لسيطرة قوى أمنية مختلفة"

ويضيف: "صحيح أن هذا يمنحني شيئًا من الأمان، لكنه يفقدني حقي في إثبات أعمالي، ويقلل من رصيدي المهني، ويؤثر على فرصي في التقديم لأي برنامج أو مشاركة تطلب روابط مباشرة لأعمالي الصحفية"

مخبر في جيبي

الصحفية (أ. و) تقول: "ظليت ليلة بأكملها أتفحص هاتفي قبل سفري من صنعاء إلى تعز للمشاركة في فرصة تدريبية، مسحت كل شيء قد يسبب لي توقيفًا أو اعتقالًا، بدأت بالاستديو، حذفت الفيديوهات والصور، ثم انتقلت للواتساب، ومسحت كل المحادثات المتعلقة بعملي الصحفي. أعرف أن الجنود في النقاط يبحثون عن كلمات معينة مثل: حوثي، مجلس انتقالي، وغيرهما، لذلك فتشت حتى رسائل الماسنجر وSMS، وحتى قائمة الأرقام"

القلق من نقاط التفتيش، وتحديدًا من تفتيش الهواتف المحمولة، بات جزءًا من تفاصيل السفر لأي صحفي أو صحفية في اليمن، ولا يقتصر الأثر على الرحلة نفسها، بل يطال طريقة عملهم، ويجبرهم على اتخاذ تدابير تُضعف من فرصهم وتُقلل من ظهورهم المهني.

هذه الرقابة الذاتية، وإن بدت خيارًا فرديًا في ظاهرها، إلا أنها تُعد من أخطر نتائج الانتهاكات الممنهجة، كونها تُحوّل أدوات القمع غير الرسمي إلى آليات داخلية للصمت الذاتي، وتُفقد الصحافة دورها الرقابي، وتُفرغ المهنة من معناها الجوهري بوصفها صوتًا عامًا مستقلا.

التحليل النفسي لأثر الانتهاكات

للحصول على توصيف نفسي دقيق للآثار النفسية المحتملة نتيجة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون/ات في النقاط الأمنية. تم تحويل الإفادات المباشرة للمشاركين إلى الأسئلة الأربعة التالية:

- حين يتعرض أحدهم للتهديد ويتجه نحو ممارسة أساليب وقائية قاسية تقلل من أدائه المعتاد كيف يمكن توصيف الحالة وما التأثيرات النفسية المحتملة؟
- حين يتعرض أحدهم للإهانات المتكررة ويتجه للانطواء وتجنب الذهاب إلى ذلك المكان مرة أخرى كيف يمكن توصيف الحالة وما التأثيرات النفسية المحتملة؟
- حين يتعرض أحدهم لانتهاك الخصوصية والابتزاز ثم يقرر التوقف تمامًا عن أداء عمله كيف يمكن توصيف الحالة وما التأثيرات النفسية المحتملة؟
- ما طبيعة إجراءات الحماية النفسية التي يحتاجها هؤلاء؟

تم عرض الأسئلة على الدكتور وليد الرباصي وهو مختص نفسي معروف وأحد فريق الدعم النفسي التابع لمرصد الحريات الإعلامية، ليضع بدوره التوصيف المبني على هذه الجوانب، والإجراءات العلاجية التي يجب اتباعها والمجملة في

عند التعرض للخطر كالتهديد أو الإهانة، يبدأ الشخص باستخدام آليات دفاعية نفسية لكي لا يشعر بالعجز، من هذه الآليات:

- **الإنكار**: فيقوم بتجاهل وجود الخطر أو يقلل من أثره على وعيه
- **الكبت**: حيث يحاول إخفاء مشاعره أو أفكاره المؤلمة
- **صب الغضب على الذات**: كرد فعل داخلي على العجز من مواجهة الموقف الخارجي

هذا الخليط من الآليات يؤدي إلى سلوك وقائي يتمثل في مراقبة النفس المفرطة وتقييد التصرفات العفوية، ما يضعف الأداء الطبيعي ويزيد من التوتر والخوف، ومع تكرار هذه الاستجابة دون تفريغ انفعالي

صحي قد تتطور الحالة إلى اضطرابات نفسية، مثل: القلق أو الاكتئاب، التي تترك أثرًا طويل المدى على الثقة بالنفس والشعور بالأمان

تعتبر هذه الاستجابة النفسية وقائية طبيعية تحدث نتيجة شعور بالخطر أو فقدان الأمان، وتصنف نفسيًا ضمن ما يعرف بـ الاستجابات التجنبية، وهي سلوكيات يلجأ إليها العقل لحماية الذات من تكرار الألم أو التهديد

ومع أن التجنب يمنح راحة مؤقتة إلا أن استمراره قد يؤدي إلى تثبيت الخوف وتضخيمه داخل الفرد، ما يزيد من الشعور بالقلق، ويؤثر سلبًا على ثقة الفرد بنفسه وبالآخرين، ولاحقًا سيجد الفرد نفسه يقلل من قدرته على التكيف مع المواقف الاجتماعية، وإذا لم يعالج هذا التجنب سيتطور إلى اضطرابات نفسية، مثل: اضطراب القلق العام أو اضطراب كرب ما بعد الصدمة، خاصة إذا كان الحدث مصحوبًا بإذلال أو تهديد للكرامة أو السلامة الشخصية

يوصف النوع الثاني من الاستجابة بأنه: استجابة نفسية حادة ناتجة عن فقدان الشعور بالأمان والثقة، وتعرف بالانسحاب الدفاعي، في هذه الحالة يشعر الفرد بأن بيئته لم تعد آمنة، وأن الاستمرار في العمل قد يعرضه لمزيد من الانتهاك أو الأذى، فيختار الانعزال كوسيلة لحماية نفسه، حتى وإن كان الثمن هو فقدان عمله أو هويته المهنية

هذه الاستجابة إن لم يتم احتواؤها ولم تعالج من متخصص قد تتحول إلى مضاعفات أعمق، من أبرزها تطور الاضطرابات النفسية، مثل: الاكتئاب الجسيم، القلق المعمم، وكرب ما بعد الصدمة، وفي أوقات كثيره تتحول إلى أوهام الاضطهاد، فالتجارب التي تتسم بالتهديد المباشر وانتهاك الخصوصية، خاصة إذا صاحبها شعور بالعجز أو الإذلال تفتح الباب أمام أفكار اضطهاديه تبدأ كحذر مفرط ثم تتطور إلى قناعات ثابتة بأن الشخص مستهدف أو مراقب، ويكون أكثر احتمالًا إذا ما صادف أن الشخص يعاني من العزلة الاجتماعية أو لديه تاريخ نفسي سابق أو لم يتلقّ الدعم العلاجي في الوقت المناسب

توقف الشخص عن العمل بعد التعرض لتهديد ليس مجرد انسحاب عابر، بل قد يكون مؤشرًا على أزمة نفسية أعمق تحتاج إلى تدخل

أخصائي نفسي لمنع ترسخ الشعور بالاضطهاد أو التطور الى اضطرابات طويلة الأمد

يحتاج الفرد في هذه الحالات إلى تدخل نفسي متخصص يهدف إلى استعادة الشعور بالأمان، والتقليل من آثار الصدمة على الأداء والسلوك داخل البيئة التي يتواجد بها، وتتضمن التدخلات ما يلي:

1. توفير بيئة آمنة: من خلال تعزيز القوانين التي تمنع التهديد أو انتهاك الخصوصية، وضمان سرية التعامل مع الشكاوى والحفاظ على كرامة الأفراد

2. إحالة الحالات المتأثرة والتي يظهر عليها عدم الاستقرار إلى الأخصائي النفسي من أجل التقييم النفسي الأولي، ومساعدة الشخص على التعامل مع المشاعر الناتجة عن التهديد، مثل: الخوف، القلق، الانسحاب، أو الشعور بفقدان السيطرة

3. تنفيذ جلسات نفسية "فردية أو جماعية" تركز على تطوير مهارات التكيف، تعزيز الثقة بالنفس، إعادة بناء الشعور بالأمان، وتعديل الأفكار السلبية الناتجة عن التجربة

4. تنفيذ توعية وتثقيف نفسي للكوادر من خلال برامج دورية تتضمن

- ☑ فهم الاستجابات النفسية للضغط والتهديد.
- ☑ تعزيز مهارات الوقاية النفسية الذاتية
- ☑ رفع الوعي بحقوق الفرد، وآليات الحماية المتاحة له
- ☑ تدريب المعنيين على رصد الإشارات المبكرة للضغوط النفسية لدى الأفراد.

5. تعزيز آليات الوقاية داخل البيئة التي يتواجد بها الأشخاص عبر تشجيع الإبلاغ الآمن عن أية ممارسات تهديدية، وضمان الحماية النفسية والإدارية للمبلغين

6. متابعة الحالات التي تظهر عليها أعراض نفسية مستمرة أو متصاعدة، مثل: الانسحاب التام، ضعف الأداء، أو أعراض أوهام الاضطهاد، مع إحالتها إلى جهات علاجية متخصصة

ضعف التبليغ والوعي الحقوقي

أظهر تحليل بيانات الاستبانة أن غالبية الصحفيين الذين تعرضوا لانتهاكات أثناء تنقلهم لم يتخذوا أي إجراء قانوني أو حقوقي لتوثيق أو التبليغ عن ما تعرضوا له. فقد أشار 27 من أصل 33 صحفيًا إلى أنهم تعرضوا لانتهاك مباشر لكنهم لم يقدموا بلاغًا لأية جهة معنية، سواء كانت رسمية أو حقوقية أو إعلامية. وهو ما يمثل نسبة صادمة تبلغ 81.8 % من المستجيبين المتضررين

تنوّعت أسباب عدم التبليغ كما وردت في إجابات المشاركين بين:

- الخوف من الانتقام أو المضايقات اللاحقة
- انعدام الثقة في قدرة الجهات المعنية على اتخاذ أي إجراء حقيقي
- عدم وجود قنوات واضحة وآمنة لتقديم الشكاوى
- الاعتقاد السائد أن التبليغ لا يغيّر شيئًا، ولا يُفضي إلى محاسبة الجناة

ارتفاع هذه النسبة ليس مجرد مؤشر على ضعف الوعي الحقوقي، بل يُعبّر عن مستوى متدنٍ من ثقة الصحفيين في البيئة القانونية والمؤسسية التي من المفترض أن تحميهم. كما يعكس مدى شعورهم بالهشاشة والخذلان في مواجهة الانتهاكات المتكررة، حتى عندما تكون موثقة وشخصية ومثبتة بالأدلة

وما يزيد من خطورة هذا المؤشر، أن وجود هذه النسبة الكبيرة من الصحفيين/ات الذين يتعرضون لانتهاكات دون أن يبلغوا عنها أو يُوثّقوها، يعني أن ما تم توثيقه من انتهاكات في اليمن خلال السنوات الماضية، نحو 2630 حالة منذ عام 2015 بحسب مرصد الحريات الإعلامية، قد لا يمثل سوى جزء ضئيل من الحجم الفعلي للانتهاكات الحقيقية

إن هذه الأرقام تشير إلى واقع مخيف لحرية الصحافة في اليمن، حيث الانتهاك يتحول إلى أمر معتاد لا يُبلّغ عنه، ويتم التكيّف معه، بل والخضوع له.

التحليل القانوني لأشكال العنف ضد الصحفيين والصحفيات

إعداد: د. هبة علي عيدروس
المستشارة القانونية، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.

تُعد الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين والصحفيات في اليمن مؤشرًا على تحديات جسيمة تطال حرية التعبير وحقوق الإنسان، في ظل صراع مسلح مركب وغياب شبه تام للمساءلة القانونية. ورغم وضوح النصوص الدستورية والتشريعية الوطنية، وكذلك الالتزامات الدولية لليمن، إلا أن الممارسة على الأرض تكشف عن نمط مقلق من التجاوزات التي غالبًا ما تُرتكب من قبل سلطات أمنية أو أطراف في النزاع، وفي حالات عديدة تُوظف أدوات الدولة في ممارسة تلك الانتهاكات

يُشكل تفتيش الأجهزة الإلكترونية الخاصة دون أمر قضائي أحد أبرز أوجه الانتهاك للحق في الخصوصية، وهو ما يتعارض صراحةً مع المادة (53) [5] من الدستور التي تحظر تفتيش الأشخاص أو ممتلكاتهم دون إذن قضائي. وتؤكد ذات المبدأ نصوص قانون الإجراءات الجزائية [6] التي تشترط حصول التفتيش بموجب إذن صادر عن النيابة العامة (131،132م). كما تعاقب م (169) من قانون الجرائم والعقوبات [7] على التفتيش غير القانوني.

أما على المستوى الدولي، فإن المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [8] تنص بشكل واضح على حظر التفتيش التعسفي لحياة الأفراد الخاصة ومراسلاتهم. بالتالي، فإن أي تفتيش يتم خارج هذا الإطار القانوني يعد انتهاكًا مزدوجًا للمعايير الدستورية والدولية، ويشكل إخلالًا جسيمًا بسيادة القانون

أما مصادرة الأجهزة أو حذف المحتوى الإعلامي دون إذن قضائي، فهي ممارسة تمس جوهر حرية الصحافة والإعلام، وتدخل في إطار انتهاك حرمة الحياة الخاصة، وتُعد من الناحية القانونية تصرفًا غير مشروع. فالقانون اليمني لا يجيز هذه الأفعال إلا بوجود أمر قضائي مسبب، وهو ما أكد عليه الدستور في المادة (20) منه التي تنص على أن: "المصادرة العامة

5 - الدستور اليمني http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/dostor.php?ID=5846
6 - قانون الإجراءات الجزائية http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11425
7 - قانون الجرائم والعقوبات https://agoyemen.net/lib_details.php?id=5
8 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة إلا بحكم قضائي"، وإلا فقد تُصنف كجريمة "استيلاء على ممتلكات خاصة أو إتلاف ممتلكات"، أو "تعدٍ على الحياة الخاصة"، وفقًا للوقائع. ويتسق ذلك مع ما تقرره المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حق الأفراد في الحصول على المعلومات ونقلها. ما يزيد الأمر خطورة هو أن هذه الممارسات تُنفذ غالبًا خارج أي إطار قانوني رسمي، كما في حالة مصادرة هاتف أحد الصحفيين في زنجبار دون تحرير محضر أو منح فرصة للطعن في القرار

تمثل التهديدات بالعنف أو العقوبة انتهاكًا آخر يتعارض مع القانون الوطني والمعايير الدولية. إذ تجرم المادة (254) من قانون الجرائم والعقوبات التهديد بأي وسيلة وبث الفزع في نفس الضحية المجني عليه/ا وهو نص يتكامل مع المادة (7) من العهد الدولي التي تحظر التعذيب وكل أشكال المعاملة القاسية أو المهينة. وتعد هذه التهديدات، خاصة عندما تُستخدم لإخضاع الصحفيات أو النيل من كرامتهن، انتهاكًا لحقوق الإنسان والحرية الصحفية، كما في حالة الصحفية التي هُددت بالحلق والسحب إلى شرطة الآداب، في تهديد مباشر للكرامة الجسدية والمهنية

أما الابتزاز المالي، فقد أصبح أحد الأدوات المستخدمة لإسكات أو معاقبة الصحفيين/ات. وبحسب المادة (313) من قانون الجرائم والعقوبات، يُعد الابتزاز جريمة يُعاقب عليها القانون عند أخذ المال بغير وجه حق باستخدام التهديد أو الإكراه. ويتوافق ذلك مع ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تجرم الابتزاز خاصة عندما يرتكبه موظفون عموميون. وتمثل الحالة التي تعرض فيها أحد الصحفيين للابتزاز المالي في مدينة عتق، مثالًا على كيفية استغلال الوضع الأمني لفرض جزاءات غير قانونية تنتهك الحق في الحرية الشخصية

تشير الشهادات والبيانات الميدانية إلى أن هذه الأفعال لا تُعد مجرد حالات فردية، بل تشكل جزءًا من نمط أوسع من القمع المنهجي، تُمارسه أطراف النزاع والجهات الرسمية على حد سواء. وتُظهر هذه الانتهاكات تمايزًا في الأثر على الصحفيات تحديدًا؛ نظرًا لتقاطع العنف القائم على النوع الاجتماعي مع القيود المفروضة على العمل الصحفي. هذا الواقع يُبرز هشاشة موقع الصحفيات في البيئة الإعلامية، ويعكس غياب بنى الحماية القانونية والمؤسسية اللازمة

من هنا، تبرز الحاجة الملحة لتوظيف هذه الانتهاكات كشهادات قانونية وحقوقية تؤسس لمسار إصلاحي، يهدف إلى مواءمة التشريعات اليمنية مع التزامات الدولة الدولية، وتفعيل آليات الحماية والمساءلة لضمان بيئة عمل آمنة ومستقلة للصحفيين والصحفيات.

النتائج

يكشف التقرير عن أن:

- بيئة العمل الصحفية الآمنة في تراجع مستمر.
- التعبئة ضد الصحفيين ليست وليدة اللحظة، بل ذات جذور لكنها تغولت أكثر في المرحلة الراهنة
- مختلف الأطراف السياسية ضاقت ذرعًا بالحقيقة فأتاحت لأذرعها الأمنية تتبع واستهداف الصحفيين/ات
- استهداف الصحفيين/ات من قبل النقاط والحواجز الأمنية فقط لمجرد كونهم صحفيين
- تجاوز السلطات الأمنية -التي تضمنها التقرير- للدستور وإخلالها بالقوانين النافذة وتعهداتها إزاء القوانين والمواثيق الدولية التي وقعت عليها اليمن
- عدم وجود قنوات واضحة وآمنة لتقديم الشكاوى
- غياب الثقة بين الصحفيين/ات والسلطات الأمنية ما منع الصحفيين/ات من الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها، إما لانخفاض التوقعات إزاء القيام بواجبها وإما مخافة الانتقام، وكلا الحالتين تمثلان خطرًا على حياة وحقوق الصحفيين/ات
- تصاعد الانتهاكات الأمنية بحق الصحفيين/ات بسبب استمرار حالة الإفلات من العقاب
- تعرض عدد من الصحفيين والصحفيات بشكل دوري للعنف النفسي والصدمات النفسية وكرب ما بعد الصدمة
- حاجة الصحفيين/ات في اليمن إلى برامج عاجلة للدعم النفسي وتنظيم حملات مناصرة لإنصافهم ورفع الضغوط الأمنية والنفسية عنهم
- حاجة الصحفيين/ات الذين تعرضوا للانتهاك إلى برامج فاعلة في الدعم القانوني لتشجيعهم على الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها والوصول إلى حقهم في الإنصاف والعدالة

٦ التوصيات

في ضوء الانتهاكات الموثّقة التي طالت الصحفيين/ات اليمنيين/ات أثناء تنقلهم بين المحافظات، وما خلفته من آثار نفسية ومهنية صعبة، وتراجع مقلق في مساحة حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، يقدم هذا التقرير التوصيات التالية:

أولًا: إلى السلطات اليمنية وأطراف النزاع

- ☑ الوقف الفوري لجميع أشكال الاستهداف الأمني للصحفيين أثناء التنقل، وضمان حرية الحركة دون قيود تعسفية، امتثالًا للدستور اليمني والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن.
- ☑ إلغاء كافة الإجراءات غير القانونية في نقاط التفتيش، خصوصًا تلك المتعلقة بتفتيش الأجهزة الشخصية ومصادرة الممتلكات دون إذن قضائي.
- ☑ مراجعة وتحديث التعليمات الأمنية لقوات النقاط العسكرية، بما يكفل احترام خصوصية الصحفيين وحرية التنقل، وإخضاع المخالفين للمساءلة الفعلية.
- ☑ التحقيق الجاد في وقائع الابتزاز المالي والانتهاكات الجسدية واللفظية التي يتعرض لها الصحفيون/ات، ومحاسبة المتورطين فيها وفقًا للقانون.
- ☑ ضمان عدم استخدام الهوية الصحفية كمبرر للتوقيف أو الاستجواب أو المصادرة، وإصدار توجيهات رسمية واضحة تمنع تلك الممارسات.

ثانيًا: إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية

- ☑ تنفيذ حملات توعية قانونية وأمن رقمي للصحفيين، تشرح حقوقهم أثناء التنقل وكيفية التعامل مع نقاط التفتيش، وآليات التوثيق الآمن للانتهاكات.
- ☑ تنفيذ تدريبات متخصصة في الأمن الرقمي، التشفير، التخزين السحابي الآمن وتقييم المخاطر والسلامة الجسدية للصحفيين/ات وتعزيز قدراتهم على حماية أنفسهم وبياناتهم، وبما يمكنهم من التعامل مع حالات المصادرة والتفتيش.
- ☑ رفع الوعي بأهمية التبليغ عن الانتهاكات، وبناء الثقة مع الضحايا وحمايتهم، والتأكيد على سرية المعلومات.

ثالثًا: إلى المجتمع الدولي والجهات المعنية بحرية التعبير

- ☑ الضغط على أطراف النزاع في اليمن للوفاء بالتزاماتهم الدولية، ووقف الانتهاكات التي تطال الصحفيين/ات، لا سيّما أثناء السفر والتنقل.
- ☑ ربط الدعم الدولي المقدم للجهات المحلية بشرط احترام حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، ومتابعة تطبيق ذلك من خلال آليات رقابة مستقلة.

دعم برامج الحماية والتوثيق والمساءلة التي تنفذها منظمات يمنية مستقلة لرصد الانتهاكات وتعزيز بيئة آمنة للعمل الصحفي.

- ☑ دعم برامج الحماية النفسية والدعم القانوني التي تنفذها منظمات يمنية مستقلة .
- ☑ المناصرة الدولية لتصنيف استهداف الصحفيين أثناء التنقل كأحد أشكال الرقابة القسرية التي تهدف إلى قمع العمل الإعلامي وتقليص الفضاء المدني.

٦ خاتمة

تعتبر حرية التعبير من أهم الركائز الديمقراطية، حيث تمكن المواطنين من المشاركة في الحياة العامة، ومساءلة السلطات، وصنع القرارات المتعلقة بمجتمعاتهم. كما تمكن الأفراد والمجتمع المدني من مساءلة السلطات ومحاسبتها على أي تجاوزات أو تقصير

وإلى جانب كونها وسيلة أساسية للأفراد للحصول على المعلومات ونشرها، بما يعزز الوعي العام ويساهم في التنمية. فهي أيضًا من الأدوات الفعالة في مكافحة الفساد، حيث تمكن الأفراد من كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه.

ويمثل الاعتداء على حرية التعبير وعلى الصحفيين وسيلة من وسائل خنق الحقيقة وفتح أبواب التلاعب بالوعي الجمعي. في حين يعد تقاعس الدول والحكومات عن المقاضاة أو اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة إزاء الممارسات الخطيرة التي يتعرض لها الصحفيون/ات تشجيعًا فاضحًا على تكرارها، وحرمانًا مقصودًا للضحايا من الوصول إلى العدالة وردع لصحفيين آخرين عن تغطية أحداث شديدة الخطورة الأمر الذي يجعل الوعي الجمعي مرتعًا للاستقطاب والأخبار المضللة والزائفة كما هي الحالة الراهنة في اليمن

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن منصة رصد ومعلومات، تهدف إلى نشر كل ما يتعلق بحريات الرأي والتعبير في مختلف المناطق اليمنية بطريقة مهنية ومستقلة إلى جانب تحليل ومناصرة قضايا الصحفيين على المستوى المحلي والدولي.

https://marsadak.org/

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596